خلال لقائه سفيري..

للمكاسب المحققة على صعيد الإصلاحات الاقتصادية، واستقرار العملة، وانتظام صرف المرتبات، وتحسين الخدمات الأساسية ، في وقت تبذل فيه الحكومة جهودًا كبيرة بدعم من الأشقاء والأصدقاء لتعزيز الثقة مع مجتمع المانحين، والتخفيف من معاناة المواطنين.

وتطرق اللقاء إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي رافقت التحركات الاحادية في مديريات الوادي والصحراء، حيث أكد فخامته أن سلطات الدولة تعمل على توثيق تلك الانتهاكات، وضمان حماية المدنيين، باعتبارها ركائز أساسية لا يمكن التهاون بشأنها.

وشدد رئيس مجلس القيادة على أن المعركة الرئيسية لليمنيين ستظل تحت أي ظرف، هي استكمال استعادة مؤسسات الدولة، وإنهاء انقلاب المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الايراني، وردع التنظيمات الإرهابية المتخادمة معها، محذرا من أن أي صراعات جانبية ستصب في مصلحة هذا التهديد العابر للحدود .

وأعرب الرئيس العليمي عن ثقته بحكمة، وقدرة المكونات الوطنية، وجهود الاشقاء في تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، ودولة الامارات العربية المتحدة، على مواجهة كافة التحديات وإبقاء التركيز على المعركة المصيرية للشعب اليمني، وتطلعاته في تحقيق الامن والاستقرار والسلام.

من جانبهم، جدد سفراء الجمهورية الفرنسية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة التزامهم الكامل بدعم مجلس القيادة الرئاسي، والحكومة، ووحدة اليمن واستقراره، وسلامة أراضيه.

كما أكد السفراء أهمية وحدة مجلس القيادة الرئاسي، ووفاء الحكومة بالتزاماتها تجاه المجتمعين الإقليمي والدولي لضمان استمرار الدعم على كافة المستويات.

حضر اللقاء مدير مكتب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اللواء الركن صالح المقالح.

بحث مع الفريق..

واستكمال تأمين محافظة المهرة، مشيدًا بأدوارهم الوطنية ومواقفهم الصلبة، وتمسّكهم بقضية شعبهم منذ انطلاق ثورتنا الجنوبية التحررية، ومؤكدًا أن المهرة تمثل عمقًا استراتيجيًا للجنوب وتحظى باهتمام خاص ضمن خطط المجلس الانتقالي.

وناقش اللقاء الأوضاع السياسية والخدمية في المحافظة، وسبل تعزيز حضور مؤسسات الدولة وتحسين مستوى الخدمات.

كما تطرق اللقاء إلى عدد من القضايا التي تمس حياة المواطن في المهرة، وسبل تكاتف الجهود لترسيخ الأمن والاستقرار والتنمية في المحافظة

وأكد اللواء الزُبيدي حرصه على متابعة أوضاع المهرة بشكل مباشر، وتذليل الصعوبات التي تواجه أبناءها، مشددًا على أهمية مساندة أبناء المحافظة للجهود التي تبذلها قواتنا المسلحة لتأمين المحافظة، وتمكين كوادرها من إدارة شؤون محافظتهم في مختلف المجالات.

وفي ختام اللقاء، عبّر أبناء المهرة عن شكرهم وتقديرهم لاهتمام للواء الزُبيدي بمحافظتهم وتلمّسه همومهم، مؤكدين أن المهرة كانت وستظل حاضرة من حواضر الجنوب، وجزءًا أصيلًا من الوطن الجنوبي الكبير، ومجددين في الوقت ذاته اصطفافهم خلفه لقيادة سفينة الجنوب إلى بر الأمان.

من جهة ثانية استقبل اللواء عيدروس قاسم الزُبيدي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، في مكتبه صباح امس بالعاصمة عدن، الفريق الركن محمود الصبيحي، وزير الدفاع الأسبق، مستشار رئيس مجلس القيادة لشؤون الدفاع والأمن.

وبحث اللقاء مستجدات الأوضاع على الساحة المحلية، بالإضافة إلى جملة من القضايا ذات الصلة بالملفين الأمني والعسكري، وسبل تعزيز التنسيق بين الوحدات الأمنية والعسكرية بما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار في عموم المحافظات.

وثمّن اللواء الزُبيدي خلال اللقاء حرصَ الفريق الركن محمود الصبيحي ومتابعته المستمرة للجهود التي تبذلها القوات المسلحة في مختلف الجبهات، مؤكداً أن المرحلة تتطلب تكاتف ومساندة الجميع لقواتنا المسلحة الجنوبية والالتفاف حولها.

التقى قيادات المهرة..

والجهات الحكومية، وذلك بالتنسيق المباشر مع رئاسة الوزراء، بهدف ضمان انسيابية العمل الحكومي ، وتسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الحكومية، والبرامج الهادفة إلى خدمة المواطنين .

وأكد المحرّمي على الأهمية القصوى لرفع مستوى التنسيق المشترك، بما يكفل تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين الخدمات الأساسية في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة.. مشيراً إلى أن المرحلة الراهنة تتطلب تضافر الجهود الحكومية والإدارية، والعمل بروح الفريق الواحد لمواجهة التحديات المتزايدة، وتقديم الأفضل للمواطنين الذين يتطلعون إلى تحسن ملموس في أوضاعهم المعيشية والخدمية.

من جانبه، قدّم الأمين العام لمجلس الوزراء، عرضاً موجزاً عن جهود الأمانة العامة في متابعة القرارات الحكومية، وترتيب أولويات العمل في مجلس الوزراء.. مؤكداً حرص الأمانة على تذليل كافة الصعوبات الإدارية والفنية أمام عمل الوزارات، بما يضمن تجويد الأداء الحكومي، ورفع كفاءة المؤسسات لخدمة المصلحة الوطنية العليا.

وثمّن باهبري الدعم والمتابعة المستمرة من قبل نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، عبدالرحمن المحرّمي، لعمل الحكومة.. مؤكداً التزام الأمانة العامة بمواصلة دعم خطط الإصلاحات الاقتصادية التي تخدم تطلعات الشعب اليمني.

كما التقى عضو مجلس القيادة الرئاسي، عبدالرحمن المحرّمي، أمس الأحد، في قصر المعاشيق بالعاصمة المؤقتة عدن، عدداً من القيادات من أبناء محافظة المهرة.

وكرّس اللقاء بحضور وزير الأشغال العامة والطرق، المهندس سالم الحريزي، والأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة، سالم عبدالله نيمر، وعدد من مدراء المكاتب التنفيذية في المحافظة، لبحث الأوضاع الأمنية والخدمية في محافظة المهرة، واستعراض مستوى الأداء في مختلف المكاتب، والدوائر التنفيذية، والتحديات التي تواجه السلطة المحلية في تقديم الخدمات للمواطنين وتنفيذ المشاريع التنموية.

واستمع المحرّمي إلى عرض مفصل من الوزير الحريزي، والأمين العام للمجلس المحلي، ومدراء المكاتب التنفيذية، عن الجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار، والحفاظ على سكينة المحافظة، التي تُعد ركيزة أساسية لأي عمل تنموي.

كما تم استعراض آخر مستجدات القطاعات الخدمية كالكهرباء، والمياه، والصحة، والتعليم، والتأكيد على ضرورة تنفيذ خطة وموازنة المحافظة التي أقرها المجلس المحلي للعام 2026م، بما يضمن رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحسين إدارة الموارد المالية.

وأكد اللقاء، ضرورة الالتزام الكامل بتوريد إيرادات المحافظة إلى البنك المركزي في العاصمة المؤقتة عدن، بما يضمن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية المتفق عليها، وتعزيز قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الخدمات العامة.

وشدد المحرّمي على الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها محافظة المهرة..مشيداً بالدور المحوري للسلطة المحلية في إدارة شؤون المحافظة..مجدداً التزام مجلس القيادة الرئاسي، بتقديم كامل الدعم للسلطة المحلية في المهرة، ومساندة جهودها لتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة، وتذليل الصعوبات التي تعترض سير العمل في القطاعات الخدمية والإيرادية، ورفع كفاءة أداء المكاتب التنفيذية لتلبية احتياجات المواطنين.

من جانبه، ثمّن الوزير الحريزي، والأمين العام للمجلس المحلي، ومدراء المكاتب التنفيذية، اهتمام عضو مجلس القيادة المحرّمي بأوضاع المهرة..مؤكدين التزامهم بمضاعفة الجهود لتنفيذ المهام الموكلة إليهم، والعمل وفق التوجيهات العليا بما يخدم أبناء المحافظة، ويعزز من مسار التنمية والاستقرار فيها.

اللواء العرادة : الانضباط..

لمسؤوليته أمام الله والوطن.

وأوضح نائب رئيس مجلس القيادة، أن على الجميع أن يدركوا أنهم يعملون لخدمة قضية وطنية كبرى في مرحلة مفصلية من تاريخ اليمن لا تحتمل التهاون أو التقاعس أو التقصير، وتستوجب تطوير الأداء الإداري والخدمي في مختلف القطاعات، وتقديم أفضل مستوى من العمل بما يلبّي ثقة المواطنين وتطلعاتهم.

وقال في كلمته "إن المسؤولية تكليف وليست تشريفاً، وأن الوظيفة العامة ليست غنيمة ولا وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية".. موضحاً أن العمل العام ليس عملاً روتينياً بل أمانة ومسؤولية أمام الله تستوجب الإخلاص والتجرد من الأهواء والمصالح الشخصية.

وأكد أن المواطن هو محور العمل الإداري وأولويته القصوى، وأن جميع الجهود يجب أن تُسخّر لخدمته من خلال تحسين مستوى الخدمات العامة وتخفيف معاناة الناس، باعتبار أن رضا المواطن هو المعيار الحقيقي لنجاح أي مسؤول، وأن أي إنجاز إداري لا يحقق مصالح المواطنين لا قيمة له، ولا فائدة من أي عمل لا ينعكس إيجابياً على حياة الناس.

وشدد العرادة على ضرورة تسهيل معاملات المواطنين، وتبسيط الإجراءات الإدارية بعيداً عن التعقيد، والعمل على التدرج في التحول الرقمي لتقديم الخدمات الحكومية بما يحد من التعقيدات ويقلل من الوساطة والمحسوبية وغيرها من الممارسات التي تضعف ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة.

وأشار نائب رئيس مجلس القيادة إلى أن الانضباط الإداري يمثل حجر الزاوية في عملية الإصلاح المؤسسي ، التي تُعد مدخلاً رئيسياً لتفعيل مؤسسات الدولة.

وشدد على أنه لا يمكن بناء مؤسسات فاعلة دون انضباط داخل الجهاز الإداري ، والالتزام بالنظام والدوام الرسمي .

ووجه بالالتزام التام بتطبيق اللوائح، ضمن رؤية شاملة للارتقاء بالأداء العام، وتحديث أساليب العمل بما يتواكب مع متطلبات العصر، ورفع الكفاءة التشغيلية للموظفين، وإنهاء مظاهر التسيب والإهمال، واعتماد التخطيط السليم بعيداً عن الارتجال، إلى جانب المتابعة الدورية والتقييم المستمر لمستوى الانضباط والإنجاز، واستغلال الموارد المتاحة بالطريقة المثلى .

ونوّه العرادة إلى ضرورة إدراك الجميع أن نجاح العمل الإداري مرهون بالتعاون والتكامل والتنسيق وتفعيل قنوات التواصل وتبادل الخبرات والمعلومات، إضافة إلى تنسيق الجهود في تنفيذ المشاريع والخطط التنموية على المستويين المركزي والمحلي،والعمل بروح الفريق الواحد بوصفه الأساس المتين للنجاح.

وجدد التأكيد على أن عملية البناء والتنمية والإصلاح الإداري مسؤولية أخلاقية ووطنية تتطلب تضافر جهود الجميع ووضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

وكان المكتب التنفيذي قد استعرض جدول أعماله وناقش عدداً من الخطط والتقارير وأقرها.

الدكتور عبدالله العليمي..

ألبانيز، المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، في نقاش تناول التحديات العالمية المتمثلة في تصاعد الصراعات واتساع فجوات عدم المساواة وتراجع الثقة في المؤسسات.

وخلال كلمته، أكد الدكتور عبدالله العليمي ان اليمن يشهد منذ عام 2014 واحدة من أعقد الأزمات في تاريخه الحديث، حيث تحوّل الصراع من نزاع سياسي داخلي إلى حرب متعددة المستويات، تتداخل فيها الأبعاد الطائفية والسياسية والاقتصادية والإقليمية والدولية.

وقال: «بات اليمن يعيش منذ انقلاب المليشيا الحوثية على الدولة ومؤسساتها ومسارها السياسي مرحلة خطيرة أعادت البلاد من مسار التوافق الوطني وبناء الدولة المدنية واعلاء مبادئ الحكم الرشيد والتوزيع العادل للسلطة والثروة، الذي أقره مؤتمر الحوار الوطني، إلى مرحلة أنهكت الشعب اليمني وباتت تهدد الأمن الإقليمي والدولي». وأوضح أن المليشيات الحوثية لم تكتف بالتمرد على الدولة، بل تحولت إلى مصدر لعدم الاستقرار في المَنطقة والعالم، وارتبطت بجماعات إرهابية في دول اخرى، على سبيل المثال في الصومال، وارتهن قرارها في السلم والحرب بايران وبما يسمى محور المقاومة، ما فاقم من خطورة الصراع على الشعب اليمني والمنطقة والعالم.

وأشار إلى أن تحقيق العدالة الحقيقية يبدأ بإنهاء الحرب عبر سلام دائم وشامل يعالج جذور الصراع، ويضمن استعادة مؤسسات الدولة وتحقيق تطلعات اليمنيين في الأمن والتنمية والاستقرار، مؤكدا نحن مع السلام منذ اليوم الأول، لكننا نريد سلاماً ينهي الانقلاب ويعيد مؤسسات الدولة ويحفظ حق اليمنيين في مستقبل آمن ومستقر، فالسلام الحقيقي ليس تجميداً للصراع، بل إنهاء لأسبابه.

وأضاف الدكتور العليمي أن اليمن ليس فقط نموذجًا للصراع، بل يمكن أن يكون نموذجًا للحل، مؤكدًا أهمية تغيير النظرة الإقليمية والدولية تجاه اليمن من كونه تهديدًا إلى كونه فرصة، ومن ملف أمني ضيق إلى مساحة للتكامل والبناء، فتصور اليمن مثلا كدولة فاشلة وملاذ للإرهاب وعود كبريت سيجعل المقاربات لها تأتي دوما من زاوية أمنية، واعادة تصور اليمن كفرصة اقتصادية، كسواحل متنوعة، كمناخ معتدل وفرص سياحية، فرص استثمارية، شعب شاب وقوة عاملة أمينة، هذا يجعل الوضع يتغير، والتهديد يتحول الى فرصة، يتحول عندها المتصارعون الى شركاء في الاقتصاد والتنمية، ومدخل ذلك كله انهاء الصراع بإنهاء الانقلاب واستعادة المسار السياسي لبناء الدولة.

وأوضح أن اليمن اليوم أصبح أكثر تأثرًا بالصراعات الإقليمية والدولية من كونه مؤثرًا فيها، مؤكدا أن التحديات التي فرضتها المرحلة الراهنة ليست معوّقًا فقط، بل فرصة أيضًا لإطلاق مسار سلام أكثر واقعية ومصداقية ، يرتكز على معالجة جذور النزاع داخليًا، ويأخذ في الحسبان المتغيرات الإقليمية والدولية، ويمكن الدولة من استعادة دورها الاقتصادي والمؤسسي، وتساعده على الخروج من الصورة النمطية كمنصة للتهديد، وبالتالي فمقاربة الحلول ينبغي ان تتغير لتتحول لمقاربات اكثر شمولا، سواء في بعدها الدولي او الاقليمي او المحلي ،وسواء كانت امنية او عسكرية او اقتصادية تكاملية مؤكدا ان الاقتصاد هو أفضل حليف للسلام.

ورداً على سؤال حول التغييرات المطلوبة دوليًا تجاه اليمن، أوضح سيادته أن استمرار الحرب لأكثر من عشر سنوات يعود إلى ضعف الأدوات الدولية في التعاطي مع الملف اليمني، مشيرًا إلى أن زيارة مجلس الأمن لليمن قبل الانقلاب الحوثي لتعزيز مسار التبادل السلمي للسلطة ومشروع الحوار الوطني الشامل، وكذلك تعدد القرارات الأممية الخاصة بالشأن اليمني خلال العشر سنوات ورغم أهميتها ومحوريتها كمرجعيات سياسية إلا أنها للأسف أخفقت حتى هذه اللحظة في انهاء الانقلاب واستعادة الدولة.

وأكد الدكتور العليمي أن وجود مبعوث أممي لا يكفي في ظل غياب دور دولي فاعل، موضحًا أن تحول الصراع إلى البحر دفع العالم إلى رؤية خطورته بشكل أوضح، وهو ما انعكس في الموقف الأمريكي الأخير باتجاه إعادة تصنيف المليشيات الحوثية، وتغيير في الموقف الأوروبي تجاه المليشيات الحوثية، كما أشار إلى أن مبعوث الأمم المتحدة يواجه صعوبات حقيقية في التعاطي مع الجماعة الحوثية لغياب إرادتها السياسية في السلام.

وشدد على أن الحل في اليمن يتطلب مقاربة محلية–إقليمية - دولية مشتركة تستند إلى المرجعيات لتنهي هذا الصراع وتؤسس لسلام شامل ومستدام يضمن أمن اليمن والمنطقة والعالم. فاستقرار اليمن مصلحة وطنية وإقليمية ودولية مشتركة.

وفي رده على سؤال حول انطباعاته عن الوضع في غزة، قال الدكتور العليمي إن "غزة كانت اختبارًا صعبًا للضمير العالمي كله"، مؤكدًا تقديره واعتزازه للصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني على أرضه وفي سمائه رغم المجازر ومحاولات التهجير، كما حيّا الجهود الكبيرة التي بذلها الأشقاء في قطر ومصر في مساعي الوساطة لإيقاف الحرب في غزة و للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني و كذا الموقف السعودي المبدئي و الثابت في ما يتعلق بحق الفلسطينيين بإقامة دولتهم و الجهود الكبيرة التي اتخذتها المملكة لحشد العالم في سبيل تحقيق ذلك.

هذا وكان نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور عبدالله العليمي قد غادر العاصمة القطرية الدوحة متوجهًا إلى العاصمة السعودية الرياض، بعد مشاركته في أعمال منتدى الدوحة.

وقد كان في وداعه وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة قطر، سلطان بن سعد المريخي، وسفير اليمن لدى دولة قطر راجح بادي، إلى جانب عدد من المسؤولين القطريين.

وخلال مغادرته، عبّر الدكتور العليمي عن شكره وتقديره لدولة قطر الشقيقة على الدعوة الكريمة وحفاوة الاستقبال والتنظيم المتميز، مشيدًا بالدور الريادي الذي يضطلع به منتدى الدوحة كمنصة دولية رائدة لتعزيز الحوار وتبادل الرؤى حول قضايا السلم والتنمية والحكم الرشيد.

توجيه حكومي باتخاذ..

وخلال الاجتماع، شدّد الوزير الشماسي على ضرورة التعامل مع أزمة الغاز باعتبارها أولوية وطنية وخدمية ملحّة، مؤكدًا توجيهاته بالإفراج الفوري عن الكميات المحتجزة واستئناف ضخ الإمدادات إلى العاصمة عدن والمحافظات المجاورة دون تأخير، بما يخفف من معاناة المواطنين ويعيد الاستقرار إلى الأسواق.

وناقش الاجتماع الخطوات العملية العاجلة لضمان تدفق منتظم للغاز، إلى جانب البحث في خطة شاملة لمعالجة الاختناقات المتكررة في منظومة التوزيع، بما في ذلك رفع مستوى التنسيق بين الجهات المعنية، وتعزيز دور السلطات المحلية في حماية مسارات الإمداد، والتعامل الحازم مع أي ممارسات تعيق وصول الغاز إلى مستحقيه.

وفي سياق الحلول الاستراتيجية بعيدة المدى، أكد الوزير الشماسي على أهمية توسيع قدرات الخزن الاستراتيجي للغاز في العاصمة عدن، بما يضمن تغطية احتياجات محافظات عدن ولحج والضالع، ويسهم في تقليل أثر أي طوارئ مستقبلية، إضافة إلى تعزيز الخزن في منشأة بروم بمحافظة حضرموت لتأمين احتياجات المحافظة والمحافظات المجاورة لها، وتحقيق توزيع أكثر مرونة واستقرارا.

وشدّد الاجتماع على ضرورة تحديث السياسات التشغيلية لمنظومة الغاز، ووضع آليات رقابة فعالة لضمان انسيابية التوزيع ومنع الاحتكار أو التلاعب، بما يضمن وصول مادة الغاز المنزلي إلى المواطنين بالسعر الرسمي وفي الوقت المناسب.

وأكد وزير النفط والمعادن اهتمام القيادة السياسية والحكومة ووزارة النفط والمعادن بوضع سياسات وخطط عاجلة ومتوسطة وبعيدة المدى، تسهم في تحقيق الاستقرار المستدام للمشتقات الغازية والنفطية في مختلف المحافظات المحررة، مشيرًا إلى أن الوزارة لن تدّخر جهدا في مواجهة التحديات القائمة، والعمل على تعزيز الأمن وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، داعيا جميع الجهات ذات العلاقة إلى مضاعفة الجهود وتعزيز العمل المشترك، وتحمل المسؤولية الوطنية في هذه المرحلة الحساسة، بما يضمن عدم تكرار أزمات الغاز مستقبلًا.

وزير الخارجية يبحث..

من جانبه، أكد نائب وزير الخارجية البولندي، حرص بلاده على دعم الحكومة اليمنية وجهودها الرامية إلى إحلال السلام في اليمن، وتعزيز العمل الدبلوماسي المشترك.. مشيداً بعلاقات الصداقة التي تجمع البلدين.

حضر اللقاء، سفير اليمن لدى دولة قطر، راجح بادي، و رئيس دائرة مكتب وزير الخارجية، السفير عبدالقادر هادي.

إعلان مناقصة

تعلن المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي عن رغبتها في الإعلان عن :

1- إنزال المناقصة العامة رقم (10) لعام 2025م لتوريد ورق طباعي مسطح 70 جراماً 70*100 سم كالتالي: (تمويل ذاتي من حساب المؤسسة)

اسم الصنف	الكمية (طن متري صافي)	مبلغ الضمان دولار أميركي	صلاحية الضمان
ورق طباعي مسطح أبيض مقاس 70*100 سم (70 جراماً)	100	2.5 ٪ من قيمة العطاء	90 يوماً من تاريخ فتح المظاريف

2- إنزال المناقصة العامة رقم (11) لعام 2025م لتوريد ورق طباعي رول 70 جراماً 72 سم كالتالي: (تمويل ذاتي من حساب المؤسسة)

اسم الصنف	الكمية (طن متري صافي)	مبلغ الضمان دولار أميركي	صلاحية الضمان
ورق طباعي رول 70 جراماً 72 سم	100	2.5 ٪ من قيمة العطاء	90 يوماً من تاريخ فتح المظاريف

- على الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي: المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي - الإدارة العامة التنفيذية/عدن. خورمكسر - جولة فندق عدن - عمارة باهدا - الدور الثالث - شقة رقم 12، واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (100,000) ريال لا ترد.

- آخر موعد لبيع الوثيقة هو يوم الأربعاء الموافق 17 /12 /2025 .

- يقدم العطاء من أصل وصورة في ظرف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر وأي ظرف غير مختوم بالشمع الأحمر سيتم إعادته لصاحبه.

تقدم العروض إلى العنوان التالي:

المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي - الإدارة العامة التنفيذية/عدن. خورمكسر - سكرتارية لجنة المناقصات - جولة فندق عدن - عمارة باهدا - الدور الثالث - شقة رقم 12، وفي طيه الوثائق التالية:

1. ضمان بنكي غير مشروط بواقع كما ذكر أعلاه صالح لمدة 90 يوماً من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع.

2. صورة من السجل التجاري ساري المفعول.

3. صورة من البطاقة الضريبية سارية المفعول + صورة من شهادة ضريبة المبيعات سارية المفعول.

4. صورة من البطاقة التأمينية، والزكوية سارية المفعول.

5. سند تسديد رسوم المناقصة، مع صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.

6. تفويض المصنع للمتقدم للمرة الأولى.

آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (العاشرة صباحاً) من يوم الاثنين الموافق 22 /12 /2025. ولن تقبل العطاءات التي تقدم بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها مغلقة.

سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

.يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها وذلك خلال الدوام الرسمي لفترة (10) أيام من تاريخ نشر أول إعلان.

إعلان

تعلن نيابة ومحكمة الأموال العامة تعز للمتهم / منصور هزاع سيف المتهم في القضية رقم (78) لعام 2025 م غ . ج بتهمة تعاطي أعمال الصرافة دون ترخيص من البنك المركزي اليمني بأن عليه الحضور إلى محكمة الأموال العامة - تعز خلال شهر من تاريخ نشر هذا الاعلان للرد علي الدعوى الجزائية المرفوعة عليه من نيابة الأموال العامة تعز والمدعي بالحق المدني البنك المركزي اليمني وذلك تنفيذا لقرار محكمة الأموال العامة / تعز الصادر في جلستها المنعقدة بتاريخ 26/ 11/ 2025م وفي حال عدم حضوره سيتم محاكمته باعتباره متهم فار من وجه العدالة طبقا لنص المواد (285، 287، 289) من قانون الإجراءات الجزائية .

القائم بأعمال وكيل نيابة الأموال / تعز

القاضي / محمد عبده قائد